الثورة الثلاثاء 15 رجب 1433هـ 5 يونيو 2012م العدد (17367)

### ساعة زفاف الماء!!

# المواطنون يشكون الحرمان و«الشفاطات» في قفص الاتهام

## مدير المؤسسة: انقطاع الكهرباء يعرقل الضخ ونحن غير مقصرين

تحقيق/يونس الشميري

**يوما بعد يوم تزداد مشاكل مياه الشرب في بلادنا تفاقما وحدة، ولم تكن امانة العاصمة بمنأى عن تلك المنغصات التي جعلت واقع المواطنين مشحونا بالتذمر والشكوى.. وما بين شكاوى المواطنين وشحة الماء وعدم وصوله في احيان كثيرة إلى عدة منازل، كذلك البعد الزمني الذي يستمر لأكثر من عشرة أيام بين كل زيارة (لا تستمر سوى ساعات معدودة) وزيارة أخرى للماء إليهم، وبين توضيحات وردود المعنيين، كان هذا التحقيق الذي يحمل بين طياته ايضا حقائق علمية زودنا بها أكاديميون معنيون بهذا الشأن الحيوي والمهم للاستمرار بقاء كل كائن حي على قيد الحياة فإلى التفاصيل:**

المواطن هزاع أحمد يسكن منطقة الدائري بأمانة العاصمة قال أن الماء لا يصل إلى منزله وعدد من المنازل المجاورة له في اغلب الاوقات بسبب عدم غزارته، مبينا انهم يضطرون لشراء الماء من خلال الوايت وبمبلغ لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال للوايت الواحد، وهذا المبلغ يأتي بعد طول مساومة مبايعة مع صاحب الوايت الذي يطلب في بداية الامر أربعة آلاف ريال ثم ثلاثة آلاف وخمسمائة وبعد أخذ ورد يتوقف عند مبلغ ثلاثة آلاف ريال كحد أدنى للمناطق القريبة من مصدر التزود بالماء.. وهذا ما اوضحه علي جميل صاحب وايت من انهم ياتون بالماء من آبار في منطقة حدة أو آبار في منطقة عصر، في حين يرتفع المبلغ في حالة بعد المنزل الذي يحتاج للماء من هذه الآبار.. وبهذا الخصوص تساءل محمد ناجي- مدرس- حول نقاوة المياه التي تأتي من خلال الوايتات، وصلاحيتها للشرب كونها تأتي مباشرة من الآبار من غير تعقيم، وكذلك جاهزية هذه الوايتات من حيث النظافة وانعدام الصدأ والاغلاق المحكم لخزان الماء حتى وإن كان فارغا.

ويرى المواطن شهاب علي ناصر أن زيارة الماء لساعات معدودة فقط هي السبب في عدم حصول البعض عليه، موضحا أن الاقبال المتزايد من الجميع من أجل الحصول على الماء عند وصوله يعمل على استحواذ قسم من المواطنين على جزء كبير من الماء وربما الكمية بأكملها وينتج عن ذلك استفادة البعض وحرمان آخرين.

ويذهب عدد آخر من المواطنين إلى أن ضعف دفع الماء هو السبب الأول والاخير في عدم وصوله إلى بعض المنازل، وتباينت وجهات نظرهم حول المسؤول عن ذلك، فمنهم من أشار بأصابع الاتهام إلى مؤسسة المياه، وقال إنها تضخ الماء إلى المنازل الا بكميات قليلة وساعات محدودة، ومنهم من ألقى باللوم على جيرانه ممن يمتلكون شفاطات ماء، وقال إن هؤلاء هم السبب في الاستحواذ على الماء وحرمان الآخرين منه.

### زيارة ولكن!

للماء وهو لايزال في باطن الغيب شأن في توثيق عرى التعاون وحب المنفعة للغير، فمع توارد الأنباء بقرب مقدمه إلى الحارة في اليوم الفلاني أو الليلة الفلانية تبدأ مرحلة التواصل لنقل البشرى بين الجيران، وحالهم في ذلك اشبه بمن يترقب حدثا مهما، وكل فرد منهم يرى من الأهمية بمكان أن يكون هو صاحب السبق في اعلام الآخر بموعد زفاف الماء، ولعله يريد من ذلك تذكيره لئلا تفوته ساعة اللقيا، أو لعله يبشره بقدوم ذلك الضيف الذي سرعان ما يحزم أمتعته معلنا الرحيل ليحظى منه بنظرة على عجل، وما أن يحل بالزائر المقام حتى تبدأ حينئذ حالة يمكن وصفها بأنها لحظة سباق مستميت للاستحواذ على قطرات الماء التي جعل منها الخالق سبحانه وتعالى «كل شيءٍ حي».

لكن المهندس حمدي قائد يصف استعداد البعض لهذا الزائر العزيز واستقباله بالشفافطات التي تعمل بالكهرباء بأنها حالة من جفاف الضمائر عند البعض ممن عميت ابصارهم وصمت اذانهم عن رؤية وسماع جيرانهم وهم يلهجون بالشكوى لعدم وصول الماء إلى منازلهم في تلك الساعات التي قد لاتتجاوز اصابع اليد الواحدة، ورأى أن ذلك يعد انانية مفرطة لا ترحم من لا يمتلك تلك الشفاطات، ولا تدع له فرصة لوصول الماء إليه إن هم اوقفوا استخدامها ولو لوقت وجيز بعد امتلاء خزاناتهم، فهم لا يكفون عن شفط الماء حتى بلفظ انفاسه الاخيرة، وهم إلى ذلك يتناقلون بعض تلك الشفاطات من منزل إلى اخر بحسب القرابة والمعرفة، غير آبهين بأسر لا تمتلك قطرة ماء واحدة، وقد تضطر لاستدانة ثمن وايت الماء أو لجلبه من المساجد بجهد كبير وبكميات قليلة لا تكفي لاستخدام ساعة واحدة.

وبذلك يكون على هؤلاء المستحوذين إثم حرمان اناس من حقوقهم في الحصول على الماء وكأن هؤلاء المحرومين تنقصهم المعاناة في حياتهم اليومية ليأتي هؤلاء بدورهم لأخذ نصيبهم ونصيب غيرهم من اساس عصب الحياة في انانية لسان حالها يقول (أنا والطوفان من بعدي).

### الشفط الجائر

يبدو أن معضلة شفاطات الماء قد ذاع صيتها حتى وصل إلى مؤسسة المياه، حيث بادر مدير المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة المنطقة الرابعة محمد الحيفي عندما زارته صحيفة (الثورة) في مكتبه لطرح شكاوى المواطنين عليه، وطلب الرد عليها بادرني بالحديث عن هذه الشفاطات وبأن استخدامها تزامن مع المشكلة الفنية المتمثلة بانقطاع الكهرباء، لافتا إلى أن هذا تسبب كثيرا في ضعف دفع الماء وعدم وصوله لبعض المنازل، مبررا عدم قيام الجهات الضبطية كالأمن والمجالس المحلية بمساعدة المؤسسة في ضبط المخالفين، بالظروف التي تمر بها البلاد حالياً، غير أنه قال إن المؤسسة تقوم حالياً بحملات لضبط المخالفين وفرض الغرامة عليهم، لافتاً إلى أنه سيتم حل هذه المشكلة خلال الأشهر القادمة.

من جهته قال المهندس صالح عبدالودود، المدير الفني بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة: لجأنا في صنعاء القديمة إلى قطع التيار الكهربائي عن المنازل أثناء ضخ الماء إليهم، وسرعان ما يبدأ الماء بالوصول إلى كل المنازل، ويتعجب ضاحكاً قبل أن يضيف: لكنهم استعانوا بمولدات (شفاطات) مع مولدات كهربائية محمولة على (عربيات) يقوم أصحابها بتأجيرها لشفط الماء بالساعة، وأردف: الوضع الذي تمر به البلاد حالياً يوجب على المجالس المحلية القيام بدورها تجاه هذه المشكلة لضبط المخالفين، لأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة تصل أحياناً إلى حد (العراك) بين موظفيها وأصحاب الشفاطات في حال خروج الموظفين لمنع الناس من استخدامها.

وتمنى المهندس عبدالودود من المواطنين ترك عدادات المياه تعمل، وأضاف: وعندها ستصلهم المياه الكافية إلى كل بيت، إضافة إلى التعاون مع المؤسسة بتسديد الفواتير لأنها وصلت إلى حد الجفاف المادي، ومن المتوقع توقف العمل فيها إذا لم يتم التسديد، كون التمويل في المؤسسة ذاتياً، ولا تتلقى أي دعم من وزارة المالية أو أي جهة أخرى إلا فيما يتعلق بإنشاء مشاريع جديدة.

### معوقات

وفيما يشكو مواطنون عدم وصول الماء إلى منازلهم، أو ضعفه، وغيرها من الشكاوى أوضح مدير المنطقة الرابعة محمد الحيفي بأن مؤسسته لم تقصر في أداء واجبها من حيث ضخ الماء إلى المواطنين من غير شحة أو ضعف في قوة الدفع لافتاً إلى وجود مشاكل فنية متمثلة بانقطاع الكهرباء وما يسببه من عرقلة لضخ الماء إلى الخزانات في الأحياء السكنية وامتلائها في ساعات محددة، مشيراً إلى أنه في حال وجود الكهرباء فإن الخزان الواحد يمتلئ في زمن مقداره (6 – 8) ساعات، وأنه حينئذ يتم التشغيل وضخ الماء إلى الخزان مرتين في اليوم الواحد، بمعدل (4 – 5) ساعات للتشغيل الواحد، أما في حالة انقطاع الكهرباء، فإن الخزان يمتلئ بعد يومين.

عدم وصول الماء إلى بعض المنازل أو وجود ضعف في سريانه، أرجعه المهندس عبدالودود إلى إمكانية وجود خلل وقال: هذا يستدعي إبلاغ المؤسسة بذلك وطلب الفريق الفني للخروج إلى المنطقة التي تكرر فيها هذا الانقطاع أو الضعف حتى ولو كان المتضرر بيتاً واحداً فقط، ليتم الكشف عن الأسباب ووضع الحلول اللازمة سواء أكانت تستدعي استبدال الشبكة أو توسيعها أو غيره من الحلول.

وبرغم ما طرحه المهندس عبدالودود إلا أنه تطرق لثلاثة معوقات لضخ الماء إلى خزانات الأحياء، انقطاع الكهرباء كان على رأس هذه المعوقات، يليه انعدام مادة الديزل ثم قلة المولدات التي تعمل على الآبار التي تزود أمانة العاصمة بالمياه، وتقع هذه الآبار إما في الحقلين المائيين الشرقي والغربي للعاصمة، أو تقع في عدد من أحياء أمانة العاصمة، وتحديداً الأطراف كما أنه ألمح في معرض حديثه لـ(الثورة) إلى أن الحقل المائي الشرقي مهدد بالنضوب، إلا أنه لم يتوغل في سرد ما يثبت ذلك من براهين وأدلة (مع أن انخفاض منسوب المياه في أحواض المدن اليمنية لا يجهله أحد) واكتفى بالقول: تدهور الحقول المائية معروف، وصنعاء مهددة من حيث الماء بحسب الدراسات التي أجرها الجهات المختصة، ونحن الآن نستهلك مياه رابع أو خامس جيل بعدنا.

وهذا ما أكده الدكتور نجيب محمد المغربي – أستاذ بقسم الأراضي والمياه، كلية الزراعة جامعة صنعاء – إذ قال إن معدل الانخفاض السنوي في مخزون المياه الجوفية يقل عاماً بعد آخر، وهذا يظهر واضحاً في بعض الأحواض المائية الجوفية، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل أحواض صنعاء، صعدة، الضالع، رداع، تعز، وغيرها مضيفاً في دراسة له في وقت سابق بعنوان (مشكلة المياه في اليمن واستراتيجية مواجهتها) أن ذلك يرجع إلى غياب التخطيط الذي أدى إلى عشوائية الحفر للآبار العميقة وسحب المياه الجوفية بطريقة استنزافية، أي أن معدل السحب أعلى من معدل التغذية، موضحاً أن ذلك انعكس سلباً على انخفاض مناسيب المياه الجوفية في الاحواض وتدهور نوعية مياهها، وهذا مما جعل أصحاب الآبار يتجهون إلى زيادة أعماق الحفر والذي يصل في بعض المناطق إلى أكثر من 500 متر.

وبحسب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، فإن الهبوط في مستويات المياه الجوفية في بعض الأحواض بلغ (6) أمتار في السنة.

### مصادر جديدة للمياه

من جهته قلل الدكتور عبدالرحمن صلاح، أستاذ إدارة مياه الري المشارك بكلية الزراعة، جامعة صنعاء من مخاوف حفر المواطنين للآبار، وقال في تصريح خص به (الثورة): ساهم حفر المواطنين للآبار أو ما يسمى (الحفر العشوائي) في وضع حلول لمشكلة كبيرة متمثلة في عجز الجهات المعنية عن توفير حاجتهم من المياه، وقد كان للمواطنين دور في تغطية ذلك العجز سواء في مدينة صنعاء أو غيرها من المدن، حيث أن حوالي 25% فقط من مدينة صنعاء مغطاة من مشاريع الدولة، والباقي بجهود خاصة وأضاف: سيعمل ارتفاع سعر الديزل إلى ألفي ريال للدبة الواحدة على ترشيد الناس لمياه الآبار واستخدامها بصورة مثلى واعتبر الدكتور صلاح أن توفر مصادر الطاقة كفيل بإيجاد الحلول لمشاكل المياه بشكل عام، موضحاً أن انعدام هذه المصادر يحول دون استخراج المياه الجوفية من باطن الأرض، واستشهد على ذلك بأزمة مادة الديزل التي ادت إلى انقطاع المياه بصورة عامة على الرغم من وجود المياه الجوفية.

ورأى أنه بتوفر الطاقة الرخيصة يصبح من السهل توفير المياه بتحلية مياه البحر وإيصالها إلى أي مكان في البلاد، وقال بأن تحلية مياه البحر ونقلها إلى صنعاء سيكون أقل استهلاكاً للطاقة مقارنة بتوفير المياه للعدد ذاته من المواطنين في المناطق الساحلية الحارة كالحديدة أو عدن باحتساب فارق الاستهلاك في المياه واستخدامات الطاقة الأخرى في التبريد وغيرها والتي تكون في المناطق الحارة أضعافاً مضاعفة.

### الكهرباء والديزل

مما تمليه الأمانة الصحفية لابد من أن أذكر هنا تلك الجولة القصيرة بمعية المهندس صالح عبدالودود إلى حيث تقع خزانات المياه الضخمة في المحطة الرئيسية في منطقة الحصبة بأمانة العاصمة، ومحطة الكلور التي تقوم بتعقيم الماء بعد وصوله إليها من تلك الخزانات ومن ثم تدفقه إلى خزان الضخ قبل إرساله إلى خزانات الأحياء السكنية، هذا ما كان أمامي واقعاً مرئياً، ولذلك سيصبح لزاماً أن أكتفي بسرد الوقائع كما هي سواء أكانت من المواطن المهضوم في حقوقه أو المسؤول الذي أخلى عهدته بتبرير موقفه، ليبقى الباب مواربا أمام الجهات الأعلى المسؤولة، فهي الأقدر والأكفأ على التحقق من الأمر والوقوف على مصدر الاعوجاج وإعادته إلى مساره الصحيح.

حين قال لي المهندس عبدالودود: "المشكلة كلها كيف نوصل الماء من الحقلين الشرقي والغربي إلى خزانات الحصبة أو من آبار الأحياء إلى خزاناتها"، لم يكن يعني بكل ذلك إلا مشكلة انقطاع الكهرباء، ومن سياق حديثه اتضح أن هناك علاقة وثيقة بين انقطاع الكهرباء وبين ما قال عنه: "الكمية التي تأتي إلينا من الديزل قليلة"، والعلاقة –بحسب قوله– بين الوسيلتين "الكهرباء والديزل" عكسية، فكلما قل تواجد الكهرباء زادت كمية الديزل المستهلكة في المولدات التي تضخ الماء من الآبار في الحقلين الشرقي والغربي أو آبار الأحياء إلى خزانات الحصبة وخزانات الأحياء السكنية والعكس صحيح، وأوضح أن الطاقة التوليدية لعملية الضخ تلك تبلغ حوالي "12" ألف كيلو وات أو أكثر، وتحتاج لحوالي "25–30" ألف لتر من الديزل في اليوم في حال انقطاع الكهرباء وخروج محطة مارب عن الخدمة، مشيراً إلى أن كمية الديزل الواصلة إليهم لا تفي بالغرض مقابل مولدات الآبار، ومحطة معالجة مخرجات الصرف الصحي، ومحطة ضخ المياه من خزانات الحصبة إلى خزانات الأحياء، وكلها تعمل بمولدات، على حد قوله.

### المولدات

وفيها يتعلق بمشكلة قلة المولدات أورد المدير الفني بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة شرحاً مسبقاً قبل عرض هذه المشكلة، وتضمن هذا الشرح ما وصلت إليه أمانة العاصمة من توسع عمراني أفقي وعمودي وازدياد عدد السكان، وهو ما أدى إلى البحث عن موارد مياه جديدة وقريبة لتغطية الطلب المتزايد وخاصة في أحياء أطراف أمانة العاصمة، فبعد أن كان الاعتماد كلياً على الحقلين المائيين الشرقي والغربي، قامت المؤسسة بحفر آبار في هذه الأحياء ووفرت حينها حوالي "34" مولداً لتعمل على هذه الآبار وضخ مياهها إلى خزانات تلك الأحياء مباشرة.

وأضاف: من أجل الخروج بحلول لمشكلة المولدات فقد تابعت المؤسسة بعض الجهات تزامنا مع ازمة المياه التي عانينا منها العام الماضي، وحصلت على 10 مولدات من الصليب الاحمر إلى جانب هبة من المنظمة الألمانية (GTZ)، كما وصل الآن حوالي 20 مولدا قامت المؤسسة بشرائها، وسيتم توزيعها على جزء من آبار الحقلين الشرقي والغربي وجزء من آبار المناطق، علما أن هذه المولدات ذات طاقة توليدية متفاوتة ما بين (300، 250، 200، 160) كيلو وات.

### فقر مائي

وقال المهندس عبدالودود: إن توزيع المياه على العاصمة يتم عبر برامج توجيه زمنية بحسب كمية المياه الواصلة من الحقول أو الآبار إلى الخزانات الرئيسية في الحصبة، أو خزانات الاحياء التي تمتلك آبارا خاصة بها، ويعتمد ذلك على استمرارية الكهرباء، ومستوى استهلاك الناس للماء خاصة ونحن االآن في فصل الصيف، واضاف أن توزيع الماء لوسط المدينة وشمالها وغربها يتم عن طريق المياه التي تنتجها آبار الحقلين الشرقي الذي يقع ضمن مناطق (بني حشيش، سعوان، هبرة، طريق مارب، صرف،...) والحقل الغربي (ذهبان، ثقبان، الحصبة،...) والتي تبلغ حوالي 30 بئرا في كلا الحقلين، ومن ثم يتم ضخها من تلك الآبار وتجميعها في الخزانات الرئيسية في الحصبة بجوار المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي، والتي تبلغ سعتها 10 آلاف متر مكعب، وكلما امتلأت الخزانات بالمياه يتم ضخها إلى خزانات الاحياء وفق برامج توجيه زمنية.

وأوضح أن دورة البرنامج الزمني تحتكم لظروف استمرار أو انقطاع الكهرباء، وقال: مثلاً الآن ومع ظروف الكهرباء السيئة وزيادة الطلب على الماء بسبب فصل الصيف فإن دورة البرنامج تستغرق من "13–10" يوماً، وإذا ما خرجت محطة كهرباء مارب عن الخدمة فإن المدة تصل إلى "15" يوماً.

وأضاف: هناك أحياء تقع خارج برنامج محطة ضخ الحصبة، وهي (سعوان، نقم، مسيك، بيرعبيد، القادسية، شميلة، حدة، الحي السياسي، المجمع الصناعي، المحروقات، الروضة، والأكمة)، وهذه الأحياء تمتلك آباراً محلية في كل حي تضخ مباشرة إلى خزانات الأحياء.

وقال عبدالودود: من الملاحظ أن الإنسيابية التضاريسية لمحافظة صنعاء تشير إلى أن المنطقة الجنوبية أكثر ارتفاعاً من الشمالية، غير أن العكس من ذلك هو الحاصل في الحقول المائية، إذ أن حقول المناطق الشمالية أكثر ارتفاعاً من حقول المناطق الجنوبية لصنعاء، وهذا ما توضحه أعماق الآبار في هذه المناطق، حيث وصلنا إلى عمق "400" متر في الحقلين الشرقي والغربي شمال صنعاء، وحوالي "600" متر في وسطها، في حين وصلنا في جنوب صنعاء إلى عمق "1060" متراً.

يذكر أن نصيب الفرد في بلادنا من الموارد المائية المتجددة يقدر بحوالي "137" متراً مكعباً في السنة في حال يكون عدد سكان اليمن "18.9" مليون نسمة، بحسب ما جاء في الموازنة المائية للجمهورية اليمنية، أي أقل من خط الفقر المائي العالمي المقدر بحوالي ألف متر مكعب في السنة، وهذه الموارد المائية المتجددة قد تكون ثابتة، فيما عدد السكان في ازدياد مستمر، وعليه سنجد أن نصيب الفرد سوف يقل، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف بلادنا ضمن الدول الفقيرة في الموارد المائية.

### المواطن شهاب: أحياء مستفيدة وأخرى محرومة

### المهندس عبدالودود : مواطنون يؤجرون مولدات كهربائية لشفط الماء

### د.صلاح: 25% من مشاريع مياه مدينة صنعاء للدولة والباقي بجهود خاصة